Distribution : Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.14
البند 8 من جدول الأعمال

26 March 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22–23 أبريل/نيسان 2002

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أولا – المقدمة

1 – تهدف هذه الوثيقة إلى:

(i) إحاطة المجلس التنفيذي علما بالوضع الخاص بتنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق فيها؛

(ii) الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على حالة قطرية جديدة، هي إثيوبيا، لتخفيف عبء الدين الواقع عليها بموجب المبادرة؛

(iii) الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على أن تحول إلى حساب أموال أمانة المبادرة لدى الصندوق (أموال الأمانة) المبالغ الضرورية للمساعدة في تمويل التكاليف المتوقعة لتغطية التزامات الصندوق في تخفيف عبء الدين بموجب المبادرة عن عامي 2002 و2003 عندما يستحق ذلك؛

(iv) إحاطة المجلس التنفيذي علما بجهود الصندوق في تعبئة موارد خارجية إضافية للمساعدة في تمويل مشاركة الصندوق في هذه المبادرة.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

ثانيا – الوضع الخاص بتنفيذ مبادرة الديون

2 – **التقديرات الأخيرة للتكلفة.** يبين الجدول 1 مجموع تكاليف المبادرة بصافي القيمة الحالية في عام 2000 والذي يبلغ حاليا 33.2 مليار دولار أمريكي (أو 41.6 مليار دولار أمريكي بإضافة ليبيريا والصومال والسودان). وسوف تسهم الجهات المانحة الثنائية، لاسيما نادى باريس، بمبالغ كبيرة في إطار القيادة الرائدة طويلة الأجل من جانب فرنسا، والتي يدعمها بقوة عدد من البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول 1: التقديرات الأخيرة لمجموعة تكاليف مبادرة الديون

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	التقديرات السابقة في عام 1999 لعدد 32 بلدا محتسبة بصافي القيمة الحالية	التقديرات السابقة في عام 1999 لعدد 34 بلدا محتسبة بصافي القيمة الحالية[أ]	التقديرات السابقة في عام 2000 لعدد 34 بلدا محتسبة بصافي القيمة الحالية[أ]	النسبة المئوية لمجموع التكاليف
مجموع التكاليف (بدون ليبيريا والصومال والسودان)	**29.3**	**31.3**	**33.2**	**100**
الدائنون الثنائيون والتجاريون	***15.1***	***16.1***	***17.1***	***51***
الدائنون متعددو الأطراف	***14.2***	***15.2***	***16.1***	***49***
مجموع التكاليف (شامل ليبيريا والصومال والسودان)	**37.3**	**39.2**	**41.6**	**125**

(أ) بما في ذلك جزر القمر وغانا

المصدر: تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي/البنك الدولي (سبتمبر/أيلول 2001).

3 – تبين التقديرات الحالية أن مجموع قيمة التكاليف بصافي القيمة الحالية لمشاركة الصندوق في كامل قيمة مبادرة الديون البالغ قدرها 230 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (289 مليون دولار أمريكي) أي ما يعادل، بالقيمة الاسمية، 349.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (439.5 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تصل قيمة التكاليف إلى ذروتها في عام 2005 فتبلغ 37 مليون دولار أمريكي.

مجموع التكاليف الاسمية السنوي المتوقع للفترة 2002-2006

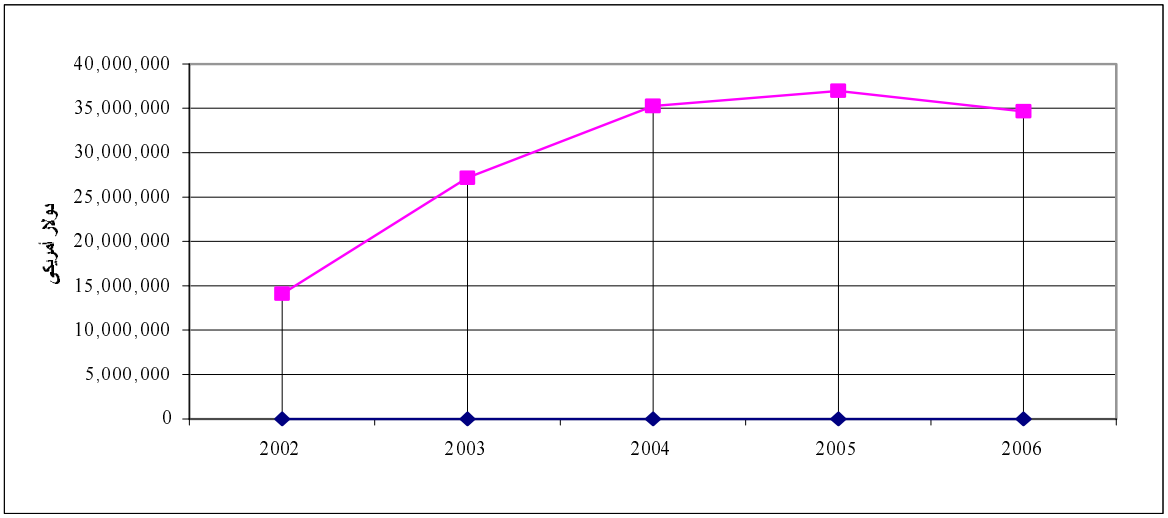

4 - **وضع التنفيذ**. في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2001 بلغ عدد البلدان المؤهلة لتخفيف ديونها بموجب المبادرة 23 بلـدا[1] وأصـبحت إثيوبيا مؤهلة في ديسمبر/كانون الأول 2001. ووصلت بوليفيا وموزمبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا إلى نقاط الإنجاز بموجب المبادرة المعززة. ووصلت بوركينا فاسو وغيانا ومالي إلى نقاط الإنجاز الخاصة بها في إطار المبادرة الأصلية. ومن المتوقع أن تصل خمسة بلدان (بنين وبوركينا فاسو وغيانا ومالي والسنغال) إلى نقاط الإنجـاز فـي إطـار المبادرة المعززة في مطلع عام 2002. ومن المرجح أن يستفيد بعضها (مثل بوركينا فاسو) من قرارات الإعفاء الإضافية في ضوء انتهاء استعراضات نقاط الإنجاز الخاصة لتحليل قدرتها على تحمل الديون.

5 - حصلت نفس البلدان الثلاثة والعشرين على التزامات قيمتها 34 مليار دولار أمريكي في صورة إعفاء من خدمة الديون (بما في ذلك أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي حصلت عليها من مؤسسات متعددة الأطراف حتى أكتوبر/تشرين الأول2001). ومن المتوقع أن ينخفض حجم ديونها من 54 إلى 21 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية بعد التطبيق الكامل لتخفيف الديون سواء في الإطار التقليدي أو في إطار المبادرة، فضلا عن تخفيف الديون المستحقة للجهات الثنائية خارج نطاق المبادرة. وستؤدى مبادرة تخفيف الديون إلى خفض مدفوعات خدمة الدين من 26% في المتوسط من الإيرادات الحكومية قبل المبادرة إلى أقل من 10% بحلول عام 2005، أي بأقل من المستوى الحالي للبلدان النامية غير المشمولة بالمبادرة والتي تبلغ 21%. ومع الانخفاض المتوقع في مدفوعات خدمة الدين من المتوقع أيضا أن يرتفع متوسط الالتزام بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية المخفضة للفقر بنسبة تزيد على 50% من عام 1999 حتى عام 2002، أي من 4.1 إلى 6.3 مليار دولار أمريكي.

[1] بالإضافة إلى ذلك أعلنت أهلية كوت ديفوار لتخفيف الديون في إطار المبادرة الأصلية ولكن تأخرت في الوصول إلى نقطة الإنجاز.

الجدول 2: 42 بلدا فقيرا مثقلا بالديون

بلدان وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار في المبادرة المعززة (24) في ديسمبر/كانون الأول 2001	بلدان لم تصل إلى نقطة اتخاذ القرار (14)	بلدان يمكن أن ينطبق عليها تحليل تحمل الديون
بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساو تومي وبرنشيبي، زامبيا **بلدان وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز** بوليفيا، موزمبيق، جمهورية تنزانيا المتحدة. أوغندا	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، غانا، لاو، ليبيريا، ميانمار، سيراليون، الصومال، السودان، توغو	أنغولا، كينيا، فييتنام، اليمن

6 - يجري بذل جهود كبيرة للوصول بالبلدان الأربعة عشر الباقية إلى نقطة اتخاذ القرار بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ومن المتوقع أن تصل غانا وسيراليون إلى نقطة اتخاذ القرار في غضون الشهور القادمة. ولكن هناك عشرة بلدان تقريبا من هذه البلدان خرجت لتوها من الصراعات المسلحة أو تواجه مشكلات صعبة في تسديد المتأخرات المستحقة عليها أو تواجه الأمرين معا. وضمانا لعدم تأخرها في الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار لفترة طويلة بعد الوفاء بشروط الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار من المتوقع أن يطلب إلى المؤسسات المالية الدولية أن تعالج قضايا التخلف عن السداد بأسلوب خلاق يتسم بروح المبادرة. ومن بين البلدان التي قد تعرض التقارير الخاصة بها على المجلس التنفيذي للنظر فيها في أواخر عام 2002 جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون المتأخران كثيرا في تسديد المستحقات عليهما. وتجرى المناقشات حاليا بشأن إعادة تسوية ديونها وتحليل القدرة على تحمل الديون وتسوية المتأخرات.

7 - التزم الصندوق حتى الآن بتخفيف أعباء ديون 23 بلدا وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2001 بما مجموع قيمته، بصافي القيمة الحالية، 132 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة،أي (166 مليون دولار أمريكي). وبافتراض سرعة الوفاء بشروط الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار واتخاذ إجراءات أولية لتخفيف عبء الدين[2] فإن هذا المبلغ سيصل إلى 191 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية (240 مليون دولار أمريكي) موزعا على فترات متفاوتة بحسب البلدان، وتتراوح هذه الفترات بين سنتين و 27 سنة (ساو تومي وبرنشيبي) أو حتى 35 سنة (نيكاراغوا).

8 - بلغت قيمة المبالغ المقدمة من الصندوق بالفعل لتخفيف الديون حتى ديسمبر/كانون الأول 2001 ما يعادل 14.9 مليون دولار أمريكي، منه 9.7 مليون دولار أمريكي قدمت من موارد خارجية والباقي من موارد الصندوق الخاصة.

[2] الإعفاء بنسبة 100% من خدمة الدين من نقطة الإنجاز فما بعدها حتى الوصول إلى رقم صافي القيمة الحالية بدون الإعفاء خلال هذه المرحلة، باستثناء غينيا بيساو.

ثالثا – حالة قطرية جديدة: أثيوبيا

9 – في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي ومجلس إدارة المؤسسة الدولية للتنمية على دعم حزمة شاملة لخفض ديون إثيوبيا في إطار المبادرة المعززة. وتعتبر الموافقة على أهلية إثيوبيا لتخفيف ديونها بموجب إطار المبادرة المعززة تسليما من جانب المجتمع الدولي بالنوعية الجيدة بشكل عام لسجل هذا البلد في الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية، وما حققه من تقدم في وضع وثيقة استراتيجية خفض الفقر الخاصة بها.

10 – إن تحسين الإنتاجية الزراعية هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية في إثيوبيا. وتسهم الزراعة بنسبة 45% في الناتج المحلي و 85% في الصادرات. فضلا عن ذلك يعيش 88% من السكان في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية. وفي الفترة 1999–2000 لم يكن يستغل إلا 13% فقط من الأراضي الزراعية في القطر، كما أن مساحة الأراضي المروية تقل عن 3% من المساحة المزروعة، ويستغل 95% من المزارع للأغراض المعيشية. وقد عملت الحكومة على زيادة الإنتاجية الزراعية بالتركيز على تحسين الحوافز السعرية للإنتاج الزراعي وتحسين الممارسات الزراعية وتوزيع الأسمدة والبذور في إطار البرنامج الشامل للتدخل الإرشادي. غير أنه بالرغم من النمو الكبير في ناتج الحبوب والإنتاج الزراعي الإجمالي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، لا يزال معدل الإنتاجية المحصولية والحيوانية من أدنى المعدلات في أفريقيا، وتقل نسبة الإنتاج الزراعي الموجه للسوق عن 40% والحبوب الغذائية عن 30%. ويتطلب لتحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج الزراعي (i) ظهور سوق من القطاع الخاص للمدخلات الزراعية والذي تأخر دوره حتى الآن بسبب الدور المسيطر الذي لعبته الحكومات الإقليمية في إمداد المزارعين بالمدخلات بشكل مباشر وتشجيع الشركات التي يملكها الحزب الحاكم على الإمداد بالمدخلات؛ (ii) خفض تكاليف المعاملات باتخاذ الإجراءات لتصنيف الحبوب وفحصها وتوفير المعلومات للجمهور بشأن أسعار الحبوب؛ (iii) التوسع في استخدام مياه الري؛ (iv) تحسين إجراءات تأمين حيازة الأراضي. وتهدف نقطة الإنجاز فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي إلى تحسين الإنتاجية بتعزيز عامل المنافسة في سوق الأسمدة. كما تعمل على تقوية دور القطاع الخاص في الإمداد بالأسمدة وتمكين الحكومة من تنفيذ برنامج التدخل الإرشادي بعد المرحلة التجريبية المخطط لها ألا تزيد على عامين. وتهدف خطة الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الموجه ضد الفقر إلى تخصيص موارد مبادرة تخفيف عبء الديون في الفترة من عام 2000 حتى عام 2003 من أجل زيادة النفقات الرأسمالية والمتكررة لقطاع الزراعة والموارد الطبيعية من 2.4% إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعبر برنامج الصندوق للتعاون مع إثيوبيا تعبيرا كاملا عن هذه الاهتمامات والأهداف من حيث تقديم الخدمات إلى المزارعين وتنفيذ جدول أعمال التحول المؤسسي والسياساتي على السواء.

11 – في يوليو/تموز 2001، التي كانت سنة الأساس، بلغ صافي القيمة الحالية لديون إثيوبيا (بعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف الديون) ما يعادل 284% من قيمة الصادرات. وبموجب المبادرة المعززة تعتبر البلدان مؤهلة للمساعدة إذا كان صافي القيمة الحالية للدين الخارجي فيها أكثر من 150% من عائدات التصدير. وبلوغا لهذه الغاية من المتوقع أن تقدم جميع الجهات الدائنة متعددة الأطراف خفضا نسبته 47.2% بصافي القيمة الحالية للمبالغ المستحقة لها في 7 يوليو/تموز 2001. ويقدر مجموع المبالغ الخاصة بتخفيف ديون إثيوبيا لجميع الدائنين بنحو 1.275 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. واستنادا على الاقتسام النسبي للأعباء ستقدم الجهات الدائنة الثنائية 482 مليون دولار أمريكي

والمقرضون التجاريون 30 مليون دولار أمريكي . وستقدم الجهات الدائنة متعددة الأطراف 763 مليون دولار أمريكي لتخفيف عبء الديون بصافي القيمة الحالية. **ويرجى من المجلس التنفيذي للصندوق الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون إثيوبيا بمبلغ 12.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (15.5 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية لعام 2001.** ويعادل ذلك المبلغ 17.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية موزعا على عشر سنوات تقريبا.

12 - تجدر الإشارة فيما يتعلق بإثيوبيا إلى أنه، بينما من المتوقع أن ينخفض معدل الدين إلى الصادرات بصافي القيمة الحالية إلى 150% في سنة الأساس (2001/2000) فمن المتوقع أيضا أن يرتفع عن هذه النسبة في الفترة 2006/ 2007 ثم ينخفض كثيرا إلى ما دون 150% وأن يثبت عند المستوى الجديد. فضلا عن ذلك فمع الإعفاء الإضافي من ديون الجهات الثنائية إلى أكثر مما تم الالتزام به في إطار المبادرة المعززة فإنه يمكن بلوغ هدف تحقيق القدرة على تحمل الديون فورا.

13 - ستصل إثيوبيا إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة عند الوفاء بالشروط التالية: (i) الالتزام المستمر بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي يدعمه مرفق النمو وخفض الفقر التابع لصندوق النقد الدولي؛ (ii) تنفيذ ما جاء في وثيقة استراتيجية خفض الفقر بالكامل في إطار عملية تشاركية وإعداد أول تقرير سنوي عن تنفيذ هذه الاستراتيجية وأن يوافق عليها المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل عام؛ (iii) التنفيذ الناجح لعدد من الإصلاحات في المجالات الهيكلية والاجتماعية الأساسية؛ (iv) التأكد من مشاركة الدائنين الآخرين في عمليات خفض الدين. وكما سلفت الإشارة فإن نقطة الانطلاق للقطاع الزراعي وصولا إلى نقطة إنجاز عائمة وتتعلق ببرنامج الصندوق في إثيوبيا على وجه التحديد هي التنفيذ المرضى لخطة العمل المتفق عليها مع المؤسسة الدولية للتنمية التي تستهدف تحسين عامل المنافسة في سوق المدخلات ورفع مستوى كفاءتها. وتتضمن خطة العمل هذه استخدام مؤشرات سهلة الرصد مع إعداد تقارير تقييم نصف سنوية اعتبارا من ديسمبر/كانون الأول 2002.

رابعا - تحويل الموارد إلى حساب أموال أمانة مبادرة الديون في الصندوق

14 - رخص مجلس المحافظين في دورته الحادية والعشرين بإنشاء حساب أموال أمانة من أجل تمويل عمليات تخفيف الديون بمجرد وصول البلدان المعنية إلى نقطة الإنجاز. وكما سلفت الإشارة في الوثيقة EB 98/65/R.8/Rev.1 كان من المفهوم، في وقت موافقة مجلس المحافظين على مشاركة الصندوق في المبادرة، أن الصندوق سيكون مطلوبا منه أن يحول بصورة دورية (كلما تأهل بلد آخر لتخفيف ديونه) مبالغ من موارده الداخلية إلى حساب أموال الأمانة. وهكذا يحصل حساب أموال الأمانة على الموارد من الصندوق ذاته بالإضافة إلى ما حصل عليه، حتى الآن، من هولندا وألمانيا، من أموال موجهة خصيصا للموارد الخارجية الإضافية المخصصة للمساعدة في تمويل مشاركة الصندوق في المبادرة. ويعوض حساب أموال الأمانة حسابات قروض البلدان المعنية لدى الصندوق بإجراء تخفيضات معينة في المبالغ المطلوب تسديدها من القروض بموجب المبادرة، ويسدد منه الجزء المعفى من الدين على أساس الدفع الفوري وبالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة.

15 - تصل المبالغ التي حولها الصندوق حتى الآن إلى نحو 18.7 مليون دولار أمريكي وفقا لما رخص به المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 1998 وأبريل/نيسان 1999. وفي 31 في ديسمبر/كانون الأول 2001 بلغ مجموع مدفوعات حساب أموال الأمانة من أجل تخفيف الديون إلى ما يعادل 14.9 مليون دولار أمريكي.

16 - **وقد أحيط المجلس التنفيذي علما بأن رئيس الصندوق سيحول من الموارد الداخلية للصندوق إلى حساب أموال الأمانة مبالغ تعادل قيمتها 14 مليون دولار أمريكي في عام 2002 و 27 مليون دولار أمريكي في عام 2003 كلما تطلب ذلك للمساعدة في تمويل التزامات الصندوق في إطار المبادرة.** وإذا لم يكن رصيد حساب أموال الأمانة كافيا لتسديد مدفوعات تخفيف الديون عند استحقاقها فسوف يحاط المجلس التنفيذي علما بشأن التحويلات الأخرى من موارد الصندوق الداخلية.

خامسا - معلومات عن جهود الصندوق في تعبئة موارد إضافية

17 - **الموارد الخارجية الإضافية المتعهد بها بصورة قاطعة.** دعما لمتطلبات الصندوق من الموارد من أجل المبادرة الأصلية وحماية لقدرة الصندوق على تمويل قروض جديدة، تعهدت حكومة هولندا بمبلغ 26.62 مليون غيلدر هولندي (قرابة 15.4 مليون دولار أمريكي بسعر الصرف التاريخي) كمساهمات تكميلية في إطار التجديد الرابع لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك خصصت حكومة ألمانيا، في عام 2001، مبلغ 15 مليون مارك ألماني (نحو 7 ملايين دولار أمريكي) من مساهماتها في حساب أموال أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي من أجل الديون المستحقة للصندوق على أن يصرف هذا المبلغ على مدى ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى مساهمات هولندا وألمانيا يجرى تمويل مشاركة الصندوق في المبادرة من الموارد الداخلية التي كانت ستتاح لعقد الالتزامات للقروض والمنح الجديدة في إطار برنامج العمل.

18 - حصل الصندوق أيضا على التزامات رسمية هي: (i) حتى 3 مليون دولار أمريكي من الموارد التي تعهدت بها سويسرا لبلدان معينة في حساب أموال أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي؛ (ii) 120 مليون فرنك بلجيكي (2.97 مليون يورو) من الموارد التي تعهدت بها بلجيكا لنفس حساب الأمانة الذي يديره البنك الدولي؛ (iii) مساهمة تكميلية من إيطاليا قدرها 3.72 مليون يورو لمتطلبات الصندوق في إطار المبادرة. وأشار بعض الدول الأعضاء الأخرى، مثل السويد، إلى أنها مستعدة أيضا لتحمل حصتها العادلة في أعباء الصندوق في تمويل مبادرة الديون.

19 - **جهود الصندوق الأخرى في تعبئة الموارد.** في 7 فبراير/شباط 2001 نظم رئيس الصندوق اجتماعا غير رسميا من أجل توصل الدول الأعضاء في الصندوق إلى رؤية مشتركة للوضع الخاص بموارد الصندوق ومتطلباته المالية للمبادرة بجانب التوصل إلى فهم مشترك للتوازن المطلوب بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية لتمويل مشاركة الصندوق في المبادرة.

20 - لاحظ المشتركون في الاجتماع وأعادوا التأكيد على المبادئ الأساسية التي تحكم تصميم المبادرة، حسبما اعتمدتها لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي في عام 1999. وأول هذه المبادئ هو مبدأ الإضافة، أي أن تخفيف الديون هو إضافة للمساعدات الإنمائية الجديدة المقدمة بشروط تيسيرية للغاية لدعم برامج خفض الفقر.

والمبدأ الثاني هو أنه لا ينبغي لتخفيف الديون أن تمس السلامة المالية للمؤسسات المالية الدولية المشاركة فيها. كما رؤى أن ضرورة اقتسام أعباء تكاليف المبادرة على قدم المساواة يعتبر أيضا مبدأ أساسيا.

21 - أعاد الاجتماع إلى الأذهان مصادقة مجلس المحافظين على مشاركة الصندوق الكاملة في مبادرة الديون المعززة متوقعا من الصندوق أن يبذل جهودا لتحمل التكاليف مع التقليل في الوقت نفسه إلى أدنى حد من تأثير المشاركة في المبادرة على برنامجه الإقراضي السنوي. غير أن الدعوة وجهت أيضا إلى الدول الأعضاء في الصندوق لتزويده بموارد إضافية بصورة مباشرة للمساعدة في تمويل مشاركة الصندوق في المبادرة أو تيسير الحصول العادل للصندوق على الموارد من حساب أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي.

22 - أحاط المشتركون علما بالمعلومات المقدمة من الأمانة العامة للصندوق بشأن وضع موارد الصندوق وبشأن التأثير الحالي للمشاركة في المبادرة على هيكل موارد الصندوق والتأثير المتوقع لها مستقبلا. ويشمل ذلك تحليلا للمتطلبات من الموارد العامة، وقام التحليل على أساس وجود برنامج إقراضي مستقر، والموارد المتاحة بما في ذلك توقعات محافظة للعائد من الاستثمار بما يتفق واستراتيجية الاستثمار الجديدة، وإتاحة موارد أكبر لسلطة الالتزام بالموارد مقدما. وأثبت التحليل أنه إذا لم تتح للصندوق موارد إضافية فسيجد نفسه في وضع يكون فيه صافي رصيد الموارد السنوية سالبا بشكل دائم. ودارت مناقشات حول الافتراضات الأساسية التي استخدمت في التحليل مع ملاحظة توخي الحكمة في توقعات بعض الموارد. وتم توضيح نقطة مؤداها أنه حتى مع الافتراضات الأكثر تفاؤلا بشأن العائد من الاستثمار وتجديد الموارد مستقبلا فسيكون وضع موارد الصندوق سالبا، ولذلك سيحتاج إلى استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما. ونتيجة لذلك، وفي غياب التمويل الإضافي سيظل الصندوق معرضا لمواجهة وضع تكون فيه العلاقة بين مشاركة الصندوق في تخفيف الديون وبين تقديم القروض الجديدة هو علاقة واحد إلى واحد.

23 - خلص الاجتماع إلى النتائج العريضة التالية:

(i) من المسلم به على نطاق واسع أن مشاركة الصندوق في المبادرة تؤثر على عملياته، وبالنظر إلى توقعات الموارد حاليا ومستقبلا فسوف يظل برنامج الإقراض متأثرا بذلك. ويوجد اتفاق بضرورة خفض تأثير مشاركة الصندوق في مبادرة الديون على البرنامج الإقراضي للصندوق إلى أدنى حد ممكن؛

(ii) يوجد تأييد واسع لمبدأ الوصول العادل للصندوق إلى حساب أموال الإقامة الذي يديره البنك الدولي. فضلا عن ذلك يوجد اتفاق عام بشأن قضية وصول الصندوق إلى حساب أموال الأمانة، وينبغي أن تطرح هذه القضية في الاجتماع الفني القادم لحساب أموال الأمانة كجزء من الاستعراض الرسمي للمتطلبات العالمية لتمويل المبادرة. وأشار بعض المشاركين في الاجتماع إلى استعداد بلدانهم لتأييد وصول الصندوق إلى حساب أموال الأمانة الذي يديره البنك الدولي من خلال الإجراءات المعمول بها حاليا، وأشار البعض الآخر أيضا إلى استعداد بلدانهم لتقديم مساهمات مباشرة للصندوق. وشدد العديد من المشتركين على أهمية الاقتسام العادل للأعباء؛

(iii) بينما لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن نسبة التمويل الإضافي الخارجي المطلوب لمشاركة الصندوق في مبادرة الديون كان هناك تسليم بأن وضع الصندوق تجاه المبادرة هو أقرب إلى وضع مصرف

التنمية الأفريقي منه إلى وضع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية نظرا لمستوى تعرض الصندوق لأكثر البلدان الفقيرة تأثرا بعبء الديون؛

(iv) سيواصل الصندوق الحوار مع الدول الأعضاء من أجل الحصول على معلومات ارتجاعية تسمح له بالاستعداد للاجتماع الفني القادم لحساب أموال الأمانة. ولهذا ستتولى إدارة الصندوق إعداد اقتراح بشأن إيجاد معادل مناسب بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية لتمويل متطلبات الصندوق المتعلقة بمبادرة الديون. وتم التعبير عن وجهة نظر مؤداها أنه سيكون من المفيد، في ضوء هذا الاقتراح، عقد اجتماع آخر للجهات المانحة للمبادرة قبل انعقاد الاجتماع الفني القادم لحساب أموال أمانة المبادرة.

سادسا – التوصية

24 – يوصى المجلس التنفيذي بما يلي:

(i) الإحاطة علما بالوضع الخاص بتنفيذ مبادرة الديون ومشاركة الصندوق فيها؛

(ii) الموافقة على المساهمة المقترحة في خفض ديون إثيوبيا للصندوق حتى 7 يوليو/تموز 2001 بما قيمته 12.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2001. ويخفف الدين وفقا لشروط القرار التالي:

قرر: أن يقوم الصندوق، حال إعلان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند نقطة الإنجاز أن إثيوبيا قد أوفت بالشروط المتعلقة بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بخفض قيمة الديون المستحقة للصندوق على إثيوبيا من خلال خفض ما يصل إلى 100% من التزامات خدمة الدين نصف السنوية المستحقة عليها للصندوق (أصل الدين ورسوم الخدمة/مدفوعات الفوائد) مع حلول موعد استحقاقها بعد نقط الإنجاز المعنية، في حدود ما مجموعه، بصافي القيمة الحالية لوحدات حقوق السحب الخاصة، 000 400 12 وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية في عام 2001.

(iii) الإحاطة علما بأن رئيس الصندوق سيحول من الموارد الداخلية للصندوق إلى حساب أموال الأمانة مبالغ تعادل 14 مليون دولار أمريكي و 27 مليون دولار أمريكي في عامي 2002 و2003 على التوالي كلما تطلب الأمر ذلك؛

(iv) الإحاطة علما بجهود الصندوق في تعبئة الموارد الخارجية الإضافية للمساعدة في تمويل مشاركة الصندوق في مبادرة الديون ومساندة هذه الجهود.